p1
BAY
308

صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان

توطئـــــــة :

ان دراسة ابعاد قضية البيئة وآثارها على الاقتصاد الوطني مع المدى الطويل بصورة عامة ،وعلى صعيد كل من السمالة في لبنان من جهة ، والعلاقات التجارية مع البلاد العربية من ناحية اخرى ، وما قد يترتب على هذه آلاثار من محاذير ، توجب معرفة تطـــور انتاج صناعة الدواجن في لبنان في الفترة الاخيرة لعلاقتها الوثيقة بموضوع البحث ،وذلك لكي تتضح اهمية هذه المشكلة بالذات .

تقسم الدراسة الى الفروع التالية :

الفرع الاول ــ اهمية صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان من الناحيتين الاقتصاديـــــة والاجتماعية .

الفرع الثاني ــ تطور انتاج واستهلاك وتجارة صناعة الدواجن ومشتقاتها .

١ ــ الانتـــــاج
٢ ــ الاستهلاك المحلي
٣ ــ التجارة الخارجية

أ ــ الاستيراد
ب ــ التصدير

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الفرع الثالـــــث ــ مكتب الانتاج الحيواني واختصاصاته

الفرع الاول =

اهمية صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

بداءت صناعة الدواجن في لبنان بصورة فنية علمية منذ عام ١٩٥٠ حين قام بعـــض المزارعين وطلبوا ايضاحات من وزارة الزراعة تتعلق بطرق تأسيس المزارع المثالثة واصول التربية الحديثة من مختلف الوجوه الاقتصادية والفنية .

.../...

وفي عام ١٩٥٢ (١) استحدثت البعثة الفنية الاميركية الى لبنـــان (النقطة الرابعة) برنامجا كاملا للدواجن مؤسسة لذلك محطة الابحاث الزراعية في ـ تربل البقاع ـ كان من حسن تطور صناعة الدواجن التي اصبحت صناعة حيويـــة بالنسبة للاقتصاد اللبناني ليس فقط لجهة انتشارها في مختلف المناطق اللبنانيـة فحسب ، بل انما لما اوجدته من فرص العمل امام الكثر من العاملين في القطـــاع الزراعي . كما يتضح من الجدول التالي (٢) :

السنـــة	عدد المـــزارع	عدد العمال
١٩٦١	٤٠٠	١٦٠٠
١٩٦٦	١٣٠٠ — ١٤٠٠	٥٢٠٠ — ٥٦٠٠

يبين هذا الجدول ان عدد المزارع المنتجة للفروج والبيض والصيصـان قد ازداد من ٤٠٠ وحدة عام ١٩٦١ تقريبا حوالي ١٣٠٠ — ١٤٠٠ مزرعة عـــام ١٩٦٦ اي انها تضاعفت حوالي ثلاث مرات ونيف خلال فترة ست سنوات .

كذلك فقد زاد عدد العاملين فيها من فنيين وعمال من ١٦٠٠ تقريبـا عام ١٩٦١ الى حوالي ٥٥٠٠ عام ١٩٦٦ اي ان فرص العمل قد ضوعفت ثلاث مـرات خلال فترة السنوات الست الاخيرة . باعتبار ان المعدل الوسطي من اليد العاملـة لحسن سير العمل في المزرعة التي تحتوي على عشرة الاف طير ، هو اربعة اشخـاص علما بان معدلات الاجور اليومية للعمال من نساء ورجال تتراوح ما بين ٤و٦ ل.ل. باستثناء الفنيين المتخصصين الذين يتقاضون معاشا شهريا قد يصل احيانا الالف ل.ل. او قد يزيد في بعض الحالات .

واستنادا الى هذه التقديرات ، فان عدد الاشخاص الذين يستمدون موارد رزقهم قد ارتفع تقريبا من زهاء ثمانية الاف نسمة الى حوالي ٢٧ الف ، اذا اعتبرنا ان كل عامل يعيل اربعة اشخاص على وجه التقريب .

---

١) ـ ابراهيم عكاوي ، تطور صناعة الدواجن في لبنان ـ وزارة الصناعة قسم الدواجن دائرة تربية الحيوان ، ١٩٦٧ .

٢) ـ اخذت هذه المعلومات من المهندسين السيدين سمير نعيم وابراهيم عكاوي العاملين في وزارة الزراعة ومكتب الانتاج الحيوانـــي .

واستناد الما تقدم ،يمكن القول ان صناعة الدواجن ومشتقاتها قد ساهمت الى حد كبير في تخفيف حدة البطالة المقنعة المتفشية في قطاع الزراعة .

ومن باب الايضاح ،نورد هنا ان هذه المزارع تنقسم الى فئتين متعادلتين اولهما متخصصة في انتاج بيض التفقيص ولحم الطير ،وقد بلغ انتاجها عام ١٩٦٦ ، ٢٢ مليون طير والثانية متخصصة في انتاج بيض الاستهلاك ،وقد بلغ انتاجها عام ١٩٦٦ ، ٤٧٧ر٥ مليون بيضة ،وفي عام ١٩٦٧ ، ٥٧٥ مليون بيضة .

وبالاضافة الى ذلك ،فان الدراسة المفصلة عن حساب القيمة المضافة لهذه الصناعة والمرفقة طيا (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ١) ،تبين لنا اهمية هذه الصناعة الحديثة العهد في لبنان والتي لم يتجاوز عمرها السنوات العشر .

ومن الملحق (رقم ١) ، يستنتج ما يلي :

١ — ١ ان مجموع قيمة الانتاج القائم لعام ١٩٦٦ بسعر المزرعة قد بلغ حوالي ٥٤ مليون ليرة لبنانية .

١ — ٢ ان مجموع قيمة المبيعات الاجمالية لعام ١٩٦٦ حسب اسعار المبيع بالجملة قد بلغت حوالي ٨٢ر٥ مليون ل.ل . تم تصريف هذه المبيعات على النحو التالي :

	بملايين الليرات
أ — مجموع قيمة الاستهلاك المحلي	٥١ر٢
ب — مجموع قيمة الاستهلاك الصادرات	٣١ر٣
المجموع	٨٢ر٥ ل.ل

١ — ٣ اى ان القيمة المضافة القائمة بالاسعار الجارية لصناعة الدواجن ومشتقاتها لعام ١٩٦٦ ،قد بلغت حوالي ٢٨ر٦ مليون ليرة لبنانية .

١ — ٤ فاذا ما استثنينا المجموع الاجمالي لقيمة استهلاك المعدات والمنشآت البالغة حوالي ٣ر٤ مليون ل.ل من القيمة المضافة القائمة عام ١٩٦٦ .

١ — ٥ توصلنا الى معرفة القيمة المضافة بالاثمان الجارية لعام ١٩٦٦ لهذه الصناعة والتي بلغت حوالي ٢ر٢٥ مليون ليرة لبنانية .

هذه القيمة المضافة هي نتيجة للتفاعل بين عوامل الانتاج اى بين الراس المال والعمالة .

ومن المفيد اجراء مقارنة بين القيمة المضافة من جهة ،وكل المشتروات واجور العمالة من ناحية ثانية .

٢ — ١ اما العمالة اى الاجور والرواتب = فان نصيبها عام ١٩٦٦ قد بلغ حوالي ٨ر٢ مليون ل.ل .

وهذه الاجور تمثل بالمائة من القيمة الصافية ،اى ان كل ليرة لبنانية من هذه القيمة المضافة توزع ٦٨٪ للمنتجين والى ٣٢٪ للاشخاص العاملين في هذه الصناعة .

٢ — ٢ ولزيادة الايضاح ،فان نسبة قيمة الاجور الى مجموع المبيعات كانت عام ١٩٦٦ حوالي ١٠ ٪ اى انه اصل كل ليرة لبنانية من المبيعات كان نصيب العمالة منها ١٠ غ.ل .

٢ —٣ وكذلك فان المشتريات الداخلية في الصناعة بالنسبة للمبيعات عام ١٩٦٦ ، وقد بلغت ٦٥ بالمئة .

٢ — ٤ وهكذا ،فيستدل من الفقرتين الواردتين اعلاه ،ان ٧٥٪ من المبيعات مخصصة للمشتريات والعمالة ،وما تبقى اى ٢٥ ٪ يعود للمنتجين .

ثم اذا ما وزعنا نشاطات هذه الصناعة من الجهة الجغرافية وفقا للمعلومات المستقاة من وزارة الزراعة ،لتبين لنا ان محافظة البقاع تلعب دورا رئيسيا في تامين هذه الصناعة ومشتقاتها في لبنان ،ذلك ان :

٥٥ بالمئة من الانتاج يعود لمحافظة البقاع .
٣٥ " " " " " جبل لبنان .
١٠ " " " " لمحافظتي الشمال والجنوب .

١٠٠
====

ولتقدير مدى اهمية هذه الصناعة في القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي في الفترة الواقعة بين ١٩٥٩ — ١٩٦٥ ،يتضح من الجدول رقم ١) ان نسبة قيمة انتاج هذه الصناعة بالنظر لمجموع المنتجات الحيوانية ،قد ضعف من ٣ر٥٪ عام ١٩٥٩ / ٦١ الى ٧٪ عام ١٩٦٥ في حين ان زيادة نسبة مجموع المنتجات الحيوانية لم ترتفع الا من ٤ر٣٦ ٪ عام ١٩٥٩ / ٦١ الى ٦ر٣٦٪ عام ١٩٦٥ اى ان هذه الزيادة لم تتعد نسبة ٣ر٢ ٪ خلال الفترة المستعرضة بين ١٩٥٩ — ١٩٦٥ .

ان هذه الصناعة الحديثة التي بدات من لا شيء تقريبا قد عرفت اتجاها تصاعديا مستمرا في فترة السنوات العشرة الاخيرة تستدعي الانتباه والاهتمام الكليتين ولا ادل على ذلك مما يعطيه الجدول (رقم ٢) .

الحصة النسبية لكل نوع من المنتجات في القيمة الاجمالية

للانتاج الزراعي ١٩٥٤ — ١٩٦٥

النـــــوع	الموفورات الصافيـــــة (١)					
الاعـــــوام	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	٥٩/٦١ ١٩٤٥/٥٦
مجموع المنتجات النباتيـــة .	٤ر٦٠	٧ر٥٨	٣ر٥٧	٦ر٥٨	٨ر٦٣	٦ر٦٣ ٠ر٦٦
منتجات الالبان	٤ر٩	٧ر٩	٧ر٨	٢ر٨	٦ر٧	٠ر٨ ٠ر٦
البيـــــض	٦ر٢	١ر٢	١ر١	٠ر٢	٩ر١	٥ر١ ١ر٥
لحوم الدواجن	٤ر٤	٩ر٣	٤ر٣	٧ر٣	٣ر٢	٠ر٢ ٨ر٠
اللحوم الاخـرى	٣ر٢١	٤ر٢٣	٤ر٢٦	٩ر٢٥	٧ر٢٢	٦ر٢٣ ٠ر٢٣
منتجات اخـرى حيوانيـــة	٩ر١	٢ر٢	٣ر٢	٦ر١	٧ر١	٣ر١ ٧ر٢
مجموع المنتجات الحيوانيـــة	٦ر٣٩	٣ر٤١	٧ر٤٢	٤ر٤١	٢ر٣٦	٤ر٣٦ ٠ر٣٤
المجموع العـــام	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠ ٠ر١٠٠

العائد للارقام القياسية للمنتوجات والموفورات الزراعية (مع اعتبار ان عـــام ١٩٥٤ / ٥٦ = ١٠٠) اذ ان يبين ان هذه الارقام القياسية للمنتجات قد ارتفعت تباعا من ١٢٥ و ٢٦٤ لكل من البيض ولحوم الدواجن في اعوام ١٩٥٩/ ٦١ الى ٢٥٥ و ٨٠٣ على التوالي في عام ١٩٦٥ اما ان انتاج البيض قد ضعف في حين ان انتاج الدواجن قد ارتفع ثلاث مرات خلال هذه الفترة المستعرضة .

وبعبارة اخرى فان انتاج البيض عام ١٩٦٥ زاد بنسبة ١٣٠٪ عام ١٩٦٥ عما كان عليه عام ١٩٥٩/ ٦١ وان انتاج لحوم الدواجن قد زاد بنسبة ٥٠٩٪ عام ١٩٦٥ عما كان عليه عام ١٩٥٩/ ٦١ .

ولو قارنا هذا التطور بنسبة الاثمار مثلا لتبين لنا ان الزيادة لم تتعد نسبة ٢٣٪ عام ١٩٦٥ عما كانت عليه عام ١٩٥٩/ ٦١ .

(١) تساوى الموفورات : الانتاج + الاستيراد ــ التصدير ــ الاستهلاك للتغذية والبـــــذار .

ولا شك ان امكانية التحكم في هذه الصناعة لعدم خضوعها للاحوال الجوية كما هو الحال بالنسبة لزراعة الاشمار ، كان من العوامل المؤثرة في تأوير صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٩/٦١ — ١٩٦٥ .

جـــــدول رقـم ٢

الارقام القياسية للمنتجات والموفورات الزراعية (٢)
(الاساس ١٩٤٥/١٩٥٦ = ١٠٠)

الاعـــوام	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٥٩/٦١
النـــوع	الموفـــورات					
مجموع المنتجات النباتية ١٤٦		١٤٢	١٣٣	١٣١	١٢٠	١١٦
منتجات الالبان	٢٥٦	٢٤٥	٢٢٤	١٩٨	١٧٦	١٥٦
البيـض	٢٥٥	٢٣٤	٢٠٠	١٨٥	١٦٦	١٢٥
لحوم الدواجن	٨٠٣	٧٤٣	٦٥٧	٥٤٣	٤٢٠	٢٦٤
اللحوم الاخرى	١٥٧	١٦٣	١٦٥	١٥٧	١٣٦	١٢٥
مجموع اللحوم	١٧٦	١٨٤	١٨٢	١٧١	١٤٥	١٢٦
منتجات اخرى حيوانية ١٢٠		١٢١	١١١	٩٨	٧٠	٥٥
مجموع المنتجات الحيوانية ١٦١		١٩٢	١٨٥	١٧٠	١٤٦	١٢٨
المجموع العام للمنتجات الزراعيـــة ١٦١		١٥٦	١٥٠	١٤٤	١٢٩	١٢٠

(٢) وضعت الارقام القياسية للانتاج على اساس الكميات الاجمالية مقدرة بالاسعار المتوسطة لدى المزارع خلال السنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤
وضعت الارقام القياسية للموفورات بالاسعار المتوسطة لدى المزارع وباسعار الاستيراد خلال السنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤
ان هذا الرقم القياسي هو المتوسط المتحرك لثلاث سنوات . اما في سنة ١٩٦٥ فهو المتوسط المتحرك لسنتين فقط ، وذلك لعدم توفر المعلومات العائدة لسنة ١٩٦٦ .

المصدر : وزارة الزراعـــة

ولا بد من التنويه هنا الى ان النشاطات الجانبية التي اوجدتها صناعة الدواجن في كل من القطاعات الاقتصادية الثلاث :

اولا — في القطاع الزراعي = نشطت زراعة مركبات العلف نشاطا كبيرا

ثانيا — في القطاع الصناعي : ازدهرت صناعة المعدات الخاصة بمزارع الدجاج البياض ودجاج لحم الداجن .

ثالثا — في قطاع التجارة والخدمات : نشطت الايدي العاملة المحلية في نقل هذا الانتاج للاسواق الداخلية ، وانتشرت المطاعم المتخصصة لبيع الفروج .

كذلك فقد تطورت حركة التصدير نحو البلدان العربية لتصريف انتاج هذه الصناعة .

كل هذا التطور كان له اثر المفاعل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحافظات اللبنانية بصورة عامة ، وعلى الاخص في محافظتي البقاع وجبل لبنان .

==========

الفـــــرع الثانـــــي :

تطـور انتاج واستهلاك وتجارة صناعـــة الدواجـن ومشتقاتهـــا .

البنـــــد الاول

الانتـــــاج

تفيد الاحصاءات المستقاة من وزارة الزراعة ان انتاج هـــذه الصناعة (من صيصان ولحم طيـر وبيـض) قد عرف ازدهارا كبيرا في السنـــوات الاخيرة نتيجة للطلب المتزايد على استهلاك هذا الانتاج في السوق المحلـــي نظرا للعوامل التالية :

أ ـ استقرار الاسعار على مستوى هو في متناول مختلـــف الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود . كما سيتضح لدينا في سياق هذا البحث.

ب ـ تحسن مرونة العرض الوطني للتصدير (التي تتأثر بمرونة الطلب الوطني لسلع التصدير) ، ازاء ما يقابلها في الاسواق الخارجية من مرونة الطلب على الاستيراد ونخص بالذكر هنا الاسواق العربية التي تأثرت الى حد كبير بالسياسة الاغراقية التي اتبعتها دول اوروبا الشرقية وبعض التجار اللبنانيين ، كما سنرى فيما بعد .

جـدول رقم ٣ ــ تاور الانتاج في حقل صناعة الدواجن ومشتقاتها للاعـــــوام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ بملايين الوحـدة (١)

السنـــــة	بيـــــض	صيصـــــان	فـــروق
١٩٦٢	٩٨ر٥	١١ر٠	٩ر٣
١٩٦٣	١٢٠ر٠	١٢ر٩	٩ر٥
١٩٦٤	٢٠٤ر٠	١٧ر٥	١١ر٢
١٩٦٥	٣٠٢ر٨	٢٠ر٠	١٢ر٧
١٩٦٦	٤٧٧ر٥	٢٢ر٠	١٣ر٥
١٩٦٧	٥٧٥ر٣	٢٠ر٢	١٢ر٢

من الممكن ان يستخلص من الجدول الوارد اعلاه، ان انتاج البيـــض ضعف حوالي ست مرات خلال السنوات الاخيرة، في حين ان انتاج الصيصان لـــم يزدهر الا بمثابة الضعفين عام ١٩٦٦ نسبة لعام ١٩٦٢.

ولا شك بأن التفاعل بين العرض والطلب لا يمكن ان يأخذ مداه على وجهه السليم والامثل في ظل النظام الاقتصادي الحر، ان لم تقم السلطات المحلية بدورها في الحد من تطرفات هذا التفاعل ان في مراقبة الاسعار وحماية المستهلك من الاحتكارات المختلفة، وان في تشجيع التصدير سواء اكان ذلك في ايجاد اسواق خارجية جديدة، او في منح مساعدات منشطة له.

---

(١) : المصـــدر : وزارة الزراعة ــ دراســة المهندس ابراهيـــم عكـــاوي.

ولعل اكبر دليل على ذلك ،ان انتاج البيض مثلا قد ضوعف في عام ١٩٦٣ (الجدول ٣) بعد ان اطمأن المنتجون الى فعالية الحماية الجمركية التي اتبعتها السلطات وذلك بفرضها رسما جمركيا (١) قدره قرشين على البيضة المستوردة علاوة على الحد الادنى للرسم الجمركي والذى هو ٣٥٪ من اصل القيمة. فكان لهذا القرار اثره الحسن على انتاج البيض الذى استمر في تضاعف مستمر حتى العام الفائت. والذى من الممكن تلمس اثارة الحسنة على صعيد كل من الاستهلاك والاستيراد والتصدير .

الا انه لا بد من القول بأن الرسم الجمركي المفروض على استيراد هذا الصنف قد شجع كثيرا تطوير هذه الصناعة، للحماية التي عرفتها من كل منافسة خارجية لان استيراد البيض كاد ان يقتصر منذ ذلك التاريخ على الانواع الاساسية للحصول على الدجاج البياض .

---

(١) — قرار المجلس الاعلى للجمارك اللبنانية رقم ١٣٢٩ — ٢٠ آذار ١٩٦٣

البنـــد الثانـــي

الاستهـــلاك المحلـــي

عرف الاستهلاك المحلي لمنتجات صناعة الدواجن تطورا هاما نتيجة لعدة عوامل نذكر اهمهـــا :

١ — انخفاض سعر الفروج بالمفرق بنسبة اربعين بالمئة مما كان عليه عام ١٩٥٩ (اذ انه في هذا العام كان كيلو الفروج يساوى ٥٠٠ غ.ل. ، في حيـن انه منذ عام ١٩٦١ فقد هبط السعر الى ٣٠٠ غ.ل. نتيجة تحســـن الانتاج وانخفاض كلفته .

٢ — غلاء اسعار كل من لحم الماشية ، والسمك واستقرارها على مستويات عالية ، كان من نتائجها لجوء قسم كبير من الطبقات اللبنانية العاملة ذات الدخل المحدود ، في الاستعاضة عنها بلحم الدجاج لانخفاض سعره ، وذلـــك كما سيتضح لنا من دراسة مرونة الطلب على هذه الاصناف .

٣ — تسهيل عمليات تسويق انتاج صناعة الدواجن ومشتقاتها نتيجة انشـــاء المطاعم المتخصصة في بيع الفروج في مختلف البلاد ، الامر الذى ساعـــد على وضع هذا الانتاج في متناول مختلف الطبقات الاجتماعية .

وعلى الاجمال ، يمكن القول ان الاستهلاك المحلي لم يزداد فقط بالنسبة للحم الطير فحسب ، بل انما تعداه ايضا للبيض كما هو مفصل في الجدول التالي .

جـــدول رقم ٤ ــ تطـــور الاستهـــلاك المحلـــي ــ (بملايين الوحدات) .

السنـــــــة	فـــــروج	بيـــــض
١٩٦٢	٩ر٦	١٢٢ر٣
١٩٦٣	٩ر٥	٩٨ر٤
١٩٦٤	١١ر١	١٣٠ر٦
١٩٦٥	١٢ر٦	١٩١ر٥
١٩٦٦	١٢ر٩	١٩٤ ر٣

واستنادا للاسباب المذكورة اعلاه ، يفيد هذا الجدول عن ازدياد الطلب للاستهلاك المحلي لانتاج كل من الفروج والبيض بمعدل ١٣٦ و ١٥٩ بالمائة علـــى التوالي في عام ١٩٦٦ بالمقارنة (لعام ١٩٦٢ = ١٠٠ اساسا للمقارنة) .

الا انه ، لو اخذنا بعين الاعتبار بمعدل زيادة عدد السكان البالـــغ ٢ر٥ بالمئة كل عام لاتضح ان عدد الافراد الذين يتمكنون من استهلاك هذه المادة الاساسية من الغذاء هو في ازدياد مستمر ، نتيجة ازدهار الانتاج الذى تطـــور بفعل الحماية الجمركية التي حظي بها المنتجون ، الامر الذى ساعد هؤلاء كثيـــرا على حماية الاسعار واستقرارها على مستوى مرتفع نسبيا ، بالمقارنة مع تكاليف الانتاج التي بلغت ٢٦ر٦ غ.ل . (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ١) .

وقد تراوح سعر البيضة الواحدة بالمفرق وفقا لاخر الاحصاءات المتوفرة من وزارة الزراعة ،كما يلـــي :

السنـــــة	معدل السعر للحجم الصغير	معدل السعر للحجم الوسط والكبير
١٩٦٥	٥ر١١	١٢ر٨٠
١٩٦٦	٦ر٢٣	١٢ر٩٧
١٩٦٧	٦ر٤٨	١٣ر٠٢

اى ان معدل سعر البيضة الواحدة بالمفرق من مختلف الاحجام هو ٩ر٦ غ.ل. لفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٧ .

هذا مع العلم بان لبنان يستورد العلف المركز للدجاج من اوروبا عامـــة والولايات المتحدة بصورة خاصة ،الامر الذى يسمح بالقول بان مجال تخفيض معـــدل سعر الكلفة لانتاج البيضة امر ممكن تحقيقه اذا ما توفرت العناصر الاساسية لتحضيـــر العلف .

وهذا امر على جانب كبير من الاهمية ليس فقط على الصعيد الاقتصـــادى فحسب. بل انما لا بد من العمل لتحقيقه لتحسين مستوى المعيشة لدى الطبقـــة العاملة ذات الدخل المحدود ،علاوة على اهميته من ناحية التجارة الخارجية نظرا للمنافسة الدولية على الاسواق العربية .

اما اهمية صناعة الدواجن ومشتقاتها بالنسبة للاستهلاك المحلي ،فيمكن قياسها استنادا الى مرونة الطلب على منتجات هذه الصناعة وغيرها من المواد الغذائية كما يبينها الاستقصاء الذى قامت به مديرية الاحصاء المركزى لعام ١٩٦٦ . (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ٢)

ومن الوجهة الاقتصادية ، يمكن تعريف مرونة الطلب في السوق المحلية بانها قوية او ضعيفة اذا كانت الكمية المطلوبة تزداد بسرعة او ببطء نتيجة انخفاض معين في السعر ، وتقل بسرعة او ببطء نتيجة ارتفاع معين في السعر .

ولايضاح ما تقدم ، يمكن القول في حال قياس المرونة حسابيا ما يلي :

أ ــ اذا كان قياس المرونة اقل من الواحد ، فان الطلب تكون جامدة ، اى انها تزداد بنسبة اقل من نسبة انخفاض السعر ، وبالتالي فهي لا تتجاوب مع ارتفاع السعر ، اما المدفوعات فانها تقل حينما يهبط السعر ، وتزداد في حال ارتفاعه .

ب ــ اما اذا كان قياس المرونة يفوق الواحد ، فان الطلب تكون مرنة اى انها تزداد بنسبة اكثر من نسبة انخفاض السعر ، وبالتالي فهي تتجاوب مع انخفاض السعر ، اما المدفوعات فانها تزداد حينما يهبط السعر ، وتقل في حال ارتفاعه .

جـ ــ اما اذا كان قياس المرونة يعادل الواحد ، فان الاستهلاك العام يبقى على وضعه بصورة مستقرة دون ان يتأثر بتغير السعر .

ولدى الاطلاع على ــ الملحق رقم ٢ ــ الخاص بمرونة الطلب للمواد الغذائية ، يمكن اعتماد التحليل التالي :

أ ــ ان مرونة الطلب على لحم الضأن والعجل التي تقل قيمتها من الواحد والتي هي على التوالي (٠ر٥٨) و (٠ر٧٤) ، ان هذه الطلب جامدة اى انها لا تتأثر بتغير السعر لهذه المواد الغذائية .

وعلى ضوء هذا الشرح ، يمكن القول بان هذه المرونة تدل على ان لحم الضأن والعجل يؤلفان مادة غذائية اساسية بالنسبة لكل الطبقات الاجتماعية ، بالرغم من ان اسعارها عالية نسبيا نظرا لان معظم الماشية تستورد من الخارج .

ب ــ اما الاسماك على نوعيها الاول والثاني والسمك المجلد ،فان مقيــاس مرونة الطلب يتجاوز الواحد ليصل الى (٤ر٦٢) و (٤ر٧٢) من حيــث القيمة والكمية ، وهذا دليل على ان هذه المادة الغذائية لا زالــت تعتبرها معظم الطبقات الاجتماعية ،مواد غذائية كمالية نظرا لغلاء اسعارها استنادا الى ذلك، فان الطلب على هذه الاصناف مرنة للغاية اى انهــا تزداد بنسبة اكثر من نسبة انخفاض السعر، وهذا يعني ان استهلاك السمك يزداد حينما تهبط الاسعار،وعلى العكس فان استهلاكه يخف حينما ترتفــع الاسعار.

جـ ــ وبالمقارنة،نرى ان الفروج والدجاج ذات مرونة توازى مقياسها الوحدة او يفوقها بقليل على التوالي (٢٣ر١) و (٠٠٤ر١) للقيمة و (١٦ر١) و (٩١ر٠) للكمية. وهذا يعني بان مجموع استهلاك هذا الصنف لا يتغير كثيرا مع تغيير الاسعار، لقيامه بسد حاجة استهلاك اللحوم كالسمك بصورة دائمة،ولحم الماشية بعض الاحيان ،وبالتالي فان هذا الصنف يعتبر وسيلة للتعويض عن المواد الغذائية الكمالية ذات التركيب العضوى المشابه له .

الا انه لا بد من التنويه هنا الى اهمية الدور الذى تلعبه العادة المتأصلة عند المستهلك في هذا المجال. ذلك ان لحم الفروج كان حتى فترة قصيرة اى منذ بداية عقد الستينيات من المواد الغذائية الكمالية نظرا لارتفاع سعره آنذاك، الا ان تطور صناعة الدواجن قد ساهمت الى حد كبير في تخفيض سعره بمعدل ٤٠٪ كمــا رأينا سابقا ،حتى تمكنت فئات عديدة من استهلاكه،ولكن الفترة الزمنية لا زالت قصيرة حتى يتحول هذا الصنف الى اعتباره مادة غذائية اساسية لدى المستهلك الذى لا يزال ينظر هذه النظرة الى لحم الضأن والعجل باعتبارها اقدم المواد الغذائيــة المعروفة لدى مختلف الطبقات الاجتماعية .

د — اما مرونة الطلب على البيض، فان استقصاء مديرية الاحصاء المركزي يبين انها ذات مقياس يقل عن الوحدة اى انها (٠ر٦٥) و (٠ر٥٨) على التوالي لكل من البيض البلدى و المستورد . وهذا دليل على ان الطلب على هذا الصنف جامدة وبالتالي فلا تتجاوب مع ارتفاع السعر، لا بل فان الاستهلاك لن يخف في حال ارتفاع السعر، نظرا لكون هذه المادة الغذائية تعتبر اساسا في تغذية الطبقات المتوسطة والفقيرة على حد سواء .

د — ولو اخذنا مثلا مرونة الطلب على الخبز العربي لوجدنا انها جامدة للغاية اذ ان مقياس القمية العائد لها لا يعدو (٠ر٠٩٠) ذلك لان الخبز يعتبر مادة غذائية اولية لا يمكن الاستعاضة عنها مهما كانت الاسعار.

واستنادا لما تقدم يمكن الخلوص الى القول بان اعتماد الاستقصاء الذى قامت به مديرية الاحصاء المركزى ، هو امر ضرورى لتحسين المستوى المعيشي في لبنان وذلك بتخفيف اكلاف هذه المعيشة، الامر الذى لا بد منه، لا سيما اذا اخذنا بعين الاعتبار بان الدواجن ومشتقاتها هي صناعة لبنانية متطورة ، في حين ان طرق استغلال الثروة الحيوانية البحرية لا زالت بدائية، بالاضافة الى ان معظم الانتاج الحيواني يستورد للبنان .

هذه المعطيات تحتم ضرورة العمل على التخفيض اكلاف صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان لاهميتها الغذائية من جهة، والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية .

البند الثالث

التجارة الخارجية

عرفت صناعة الدواجن و مشتقاتها في لبنان ازدهارا مضطردا انعكس على صعيد التجارة مع البلدان العربية منذ بداية عقد الستينيات (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ٣) ولتفهم اهمية هذا النشاط التجاري ، لا يسعنا الا دراسة عناصر التجارة الخارجية في قسميها الاستيراد و التصدير ٠

١ــ الاستيراد

كان هدف استيراد منتجات صناعة الدواجن حتى آذار من عام ١٩٦٣ ، هو تلبية الطلب المحلي للاستهلاك ، الا انه بعد صدور القرار رقم ١٣٢٩ تاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣ عن المجلس الاعلى للجمارك اللبنانية ، فقد اصبح الاستيراد مقتصرا في الدرجة الاولى على تزويد صناعة الدواجن بالمواد الاولية للانتاج أي باستيراد الاجيال الاساسية من البيض و الصيصان الضرورية لهذه الصناعة ٠

لهذا فقد تأثرت حركة الاستيراد كثيرا نتيجة للحماية الجمركية من ناحية ، و ازدهار الانتاج لتلبية الطلب للاستهلاك المحلي من جهة ثانية ٠

و من الملحق رقم ٣ (الجداول رقم ٣ــ١ و ٣ــ٢ و ٣ــ ٣) يتبين الانخفاض المستمر الذي عرفته استيراد الدواجن و مشتقاتها ، و التي سنستعرضها كل على حدة :

اولا = البيـــــض

يتضح من الجدول (٣ــ١) الخاص باستيراد البيض ، انه في عام ١٩٦١ بلغت الارقام القياسية العائدة للقيمة و للوزن على التوالي ٢١٠ و ١٨٠ أي بزيادة ١١٠ ٪ و ٨٠ ٪ على التوالي بالنسبة للفترة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ = ١٠٠) ٠ و من الممكن تفسير هذه الزيادة السريعة الى ان صناعة الدواجن قد عرفت في هذا العام انتشارا كبيرا نتيجة تكاثر المزارع ، و بالتالي فقد ازدادت الحاجة على طلب المواد الاولية الضرورية لها من جهة و من جهة ثانية الاستيراد من دول اوروبا الشرقية و الدانمارك بأسعار رخيصة ٠

الا انه ابتداء من عام ١٩٦٣ ولغاية ١٩٦٦ ، يبين الجدول اثر السياسة الجمركية المطبقة لحماية الصناعة الوطنية لانتاج البيض ، ولا سيما القرار رقم ١٣٢٩ تاريخ ٢٠ آذار ١٩٦٣ الصادر عن المجلس الاعلى للجمارك اللبنانية كما اوضحناه أعلاه .

لذا نرى ان الارقام القياسية للاستيراد قد هبطت الى ٢٥ ثم ٤ ثم الى ١ بالنسبة للقيمة تباعا في الاعوام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ و ١٩٦٥ اما في عام ١٩٦٦ فقد ارتفعت قليلا الى ٧ .

واذا اخذنا بعين الاعتبار الارقام القياسية للوزن ، لتبين لنا كذلك انها هبطت من ٢٨ الى ٦ ثم الى ٧٤ ، . في الاعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، الا انها عادت فارتفعت قليلا الى ٤ في عام ١٩٦٦ .

ولو اخذنا قيمة الاستيراد بالارقام المطلقة للقيمة ، لاتضح لنا مدى تأثير القرار الجمركي المذكور أعلاه ، اذ ان قيمة استيراد البيض عام ١٩٦١ قد بلغت ٦ ملايين ل.ل هبطت الى ٧١٩ الف عام ١٩٦٣ ثم هبطت كثيرا الى ٣٧ الف ل.ل عام ١٩٦٥ ، الا انها ارتفعت قليلا الى مئتي الف عام ١٩٦٦ .

ولعل سبب هذا الارتفاع يعود لاستيراد كميات وافرة من البيض الروماني وادخاله لبنان بصورة مؤقتة كما يتبين من كتابي وزارة الزراعة المرفقين طيا .

ثانيا = الطيور والدواجن

استنادا الى التحليل السابق الخاص بالبيض ، يمكننا ايضا دراسة استيراد الطيور الدواجن الحية .

فمن الملحق رقم ٣ (جدول ٣ــ٢) يتضح ان تطور استيراد الدجاج ــ الطيور الدواجن ــ قد استمر بشكل تصاعدي حتى عام ١٩٥٩ اذ بلغ الرقم القياسي للقيمة ٢٠٧ أي بزيادة ١٠٧ ٪ على ما كان عليه الاستيراد خلال فترة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ = ١٠٠) .

ومنذ عام ١٩٦٠ ، بدأ استيراد هذا الصنف يخف تدريجيا الى ان انعدم او كاد عام ١٩٦٦ اذ وصل الرقم القياسي للقيمة الى واحد .

ولعل اصدق تفسير لهذا الهبوط ، يعود الى ازدهار صناعة الدواجن بالتالي سد حاجات الاستهلاك في السوق المحلية ، ذلك ان قيمة الاستيراد التي بلغت بالارقام المطلقة مليون و ٣٠٠ الف ل٠ل عام ١٩٥٩ ، قد هبطت الى ٨٠٠ الف ل٠ل اي النصف تقريبا ، والتي اقتصرت على اغلب الظن على الدجاج البياض المعروف باسم

ثالثا = الطيور الدواجن المذبوحة

واستطرادا ، فان نفس العوامل قد اثرت ايضا على استيراد الطيور الدواجن المذبوحة ، التي عرفت حتى عام ١٩٦٠ صعودا مستمرا وصل الرقم القياسي للقيمة الى ٤٧٧ في هذا العام بالنسبة لفترة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ = ١٠٠) ٠

الا ان هذا الرقم القياسي قد بدأ بالهبوط تدريجيا منذ عام ١٩٦١ الى ان بلغ الصفر تقريبا عام ١٩٦٦ ٠

ان هذا الهبوط في الاستيراد ثم انعدامه يعود ولا شك الى تطور وازدهار صناعة لحم الطير الذى عرفته الصناعة اللبنانية ، وبالتالي في تمكنها من تلبية الطلب المتزايدة في السوق المحلية ، أى ان قيمة الاستيراد لهذا الصنف بالارقام المطلقة قد زادت على مليون ل٠ل عام ١٩٦٠ ثم هبطت الى مئتي ل٠ل عام ١٩٦٦ ٠

اذا يمكن القول ان ما يبرر حركة الاستيراد المتبقية هو ان الاصناف المستوردة تشكل "الجيل الام" والمواد الاولية لصناعة الدواجن في لبنان ، نظرا لجودة هذه الاصناف والمستوردة في غالب الاحيان من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الاولى ٠

لذا فمن الممكن اعتبار الاستيراد المستمر مقتصرا بدرجة اولى على تطوير صناعة الدواجن ومشتقاتها ، وبالتالي لا يدخل في الاستهلاك المحلي والتصدير الا بعد استثماره الصناعي ٠

ب ـ التصديـــــــر

ان الازدهار الذى عرفته صناعة الدواجن و مشتقاتها قد ساهم الى حد كبيـــر في سد حاجات الاستهلاك المحلي كما رأينا سابقا ، ودفع بعد ذلك الى التطلع نحـو اسواق خارجية ، و بصورة خاصة الاسواق العربية لقربها من جهة ، ولانعدام هذه الصناعة فيها حتى وقت قريب من ناحية اخـرى ٠

ولا ريب في ان الاتفاقات التجارية المعقودة بين لبنان و البلاد العربية ، قـــد شجعت كثيرا على تصدير انتاج هذه الصناعة خلال الاعوام السبع الاخيرة كما يتبين مـــن الملحق رقم ٣ (جداول ٣ـ٤ و ٣ـ٥ و ٣ـ٦) ٠

ذلك ان العناية الفنية الفائقة في الانتاج قد فتحت لهذه الصناعة الحديثـــة في لبنان اسواقا خارجية شجعت على التصدير بشكل يدعو الى المحافظة على هذا الاتجاه الصعودى في التصدير و العمل على دفعه بصورة مستمرة ، كما سنتبين ذلك في ما يلي :

اولا = البيـــض

يتبين من الجدول (٣ـ٤) ان الارقام القياسية العائدة للوزن و الخاصـــــة بتصدير هذا الصنف الذى لم يزداد الا ٦٦٪ عام ١٩٥٩ بالنسبة لفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ = ١٠٠) ٠ قد عرف ازدهارا كبيرا منذ بداية عقد الستينيات الى ان وصـــل الرقم القياسي الى ١/٤٧٤ عام ١٩٦٥ ثم الى ٢٥٠٨٦ عام ١٩٦٦ ، أى ان حجـــم تصدير البيض في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ قد وصل الى عشرة ثم الى عشرين ضعف هـــذا الحجم عام ١٩٥٩ ٠

ثانيا = الطيور الدواجن

يتبين من الجدول (٣ـ٥) ان تصدير الطيور الدواجن قد عرف ازدهـــارا مماثلا للبيض ، اذ بلغ الرقم القياسي لحجم الوزن المصدر عام ١٩٦١ ، ١٧٥ ، لم يفتـأ في ازدياد مستمر حتى بلغ عام ١٩٦٥ ٢٥٨٨٠ بالنسبة لفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ = ١٠٠) أى ان حجم تصدير هذا الصنف قد وصل الى ما يزيد على عشرين ضعف حجـــم التصدير في عام ١٩٦٢ ٠

ثالثا = الطيور الدواجن المذبوحة

واستطرادا فان الجدول (٣—٦) يبين ان حجم تصدير هذا الصنف وفقا للارقام القياسية الخاصة بالوزن قد ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٥٨ باعتبار فترة (١٩٥٣—١٩٥٨ = ١٠٠) ولم يفتأ في ازدياد مستمر حتى بلغ عام ١٩٦٥ رقما قياسيا مقداره ١٠٦٥٥ ومن ثم في عام ١٩٦٦ وصل الى الرقم ٤٠٧١٤ أي ان حجم تصدير هذا الصنف قد وصل الى اكثر من عشرة امثاله في عام ١٩٦٥ واكثر من اربعين ضعفا في عام ١٩٦٦ بالمقارنة لعام ١٩٥٨ .

الا انه لا بد من التوقف قليلا لدراسة الصادرات بالوحدات من منتجات صناعة الدواجن لفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٧ ، وذلك وفق آخر الاحصاءات المتوفرة من وزارة الزراعة والمدرجة أدناه :

جدول رقم ٥ — الصادرات بملايين الوحدات (١)

السنة	ميسان	بيض	فروج
١٩٦٢	٠،٧٠٠	١٤،١	٠،٠٨٠
١٩٦٣	١،٥	٢٧،٩	٠،١٣٨
١٩٦٤	٣،٦	٥٢،١	٠،١٠١
١٩٦٥	٥،١=	٨٧،٣	٠،١٦٥
١٩٦٦	١٠،١	٢٥٦،٥	٠،٦٨٧
١٩٦٧	٤،٥	٢٦٢،٦	٠،٧٣٤

(١) الارقام مدورة للوحدة

ويستنتج من الجدول اعلاه ، ان التصدير عام ١٩٦٣ ، بلغ ضعف ما صدر عام ١٩٦٢ من ميسان وبيض ، وان هذا الاتجاه التصاعدي في التصدير قد وصل الى :

* ستة اضعاف في عام ١٩٦٦ بالنسبة لما صدر من الصيصان عام ١٩٦٢
* خمسة اضعاف في عام ١٩٦١ بالنسبة لما صدر من الفرن عام ١٩٦٢
* تسعة اضعاف في عام ١٩٦٦ بالنسبة لما صدر من البيض عام ١٩٦٣

والذي يسترعي الانتباه هنا — بالنسبة للبيض موضوع هذا البحث — ان عام ١٩٦٧ قد عرف فتورا في هذا الاتجاه التصاعدي في تصديره .

ولا بد من التوقف عند هذه الظاهرة المثيرة للتساؤل لتناقضها مع ما تعطيه مجمل احصاءات التجارة الخارجية الواردة اعلاه ، من انطباع حسن ، ذلك ان حدوث مثل هذا الفتور في تصدير البيض قد نتج عنه عدة عوامل اهمها العوامل التجارية البحتة التي تعود في اغلب الظن الى السياسة الاغراقية التي اتبعتها دول اوروبا الشرقية وبعض التجار اللبنانيين في اسواق البلاد العربية ، وذلك بتصدير هؤلاء التجار — عن طريق الترانزيت — لهذه الاسواق ، البيض الرخيص المستورد من رومانيا ، وبأسعار تنافسية وذلك بعد اعطائه صفة الانتاج اللبناني الامر الذي الحق الضرر بسمعة جودة الانتاج الوطني ، وبالتالي ادى الى فتور الاتجاه التصاعدي لتصدير البيض الذي لم يتعد ٢٪ عام ١٩٦٧ بالمقارنة مع عام ١٩٦٦ الذي بلغت فيه زيادة التصدير نسبة ٢٥٨٪ بالنسبة لعام ١٩٦٥ ، في حين ان نسبة زيادة تصدير الفرن بلغت ٦٪ عام ١٩٦٧ بالمقارنة مع عام ١٩٦٦ .

ولا شك في ان هذا التقلص في الاتجاه التصاعدي لتصدير البيض عام ١٩٦٧ ، لا يمكن تعليله موضوعيا لعدم توفر المعلومات الخاصة بعام ١٩٦٨ ، الا انه من الواجب ذكره في هذا الصدد ان مصلحة الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة قد اجرت تحقيقين على البيض الروماني الموجود خارج المنطقة الحرة من مرفأ بيروت من جهة ، وعلى ذلك الموجود في برادات سلامة من ناحية ثانية ، وذلك في كانون الاول ١٩٦٧ وآذار ١٩٦٨ على التوالي — ما يفيد عن اهمية تجارة الترانزيت للبيض واثرها على الانتاج اللبناني .

ومن الاطلاع على التحقيقين المرفقين طيا ، لا يبقى هنالك من مجال للتحدث عن بلوغ الاسواق العربية حالة التشبع من هذه المادة الغذائية الاساسية تفسيرا للتقلص الحاصل في تصدير البيض اللبناني ، خاصة وان معدل نمو السكان لم يتغير في هذه البلاد .

الا ان الذي يثير الاهتمام ، هو تقلص رواج الصادرات اللبنانية من البيض في السوق العراقي ، الذي استورد عام ١٩٦٦ بحوالي ١٠٥٦ (١) مليون جنيه استرليني ، بلغ مجموع ما استورده من لبنان في هذا العام حوالي ١٠٥٢ (١) مليون جنيه استرليني ، أي ان نصيب ما استورده من لبنان من مجموع ما استورده العراق من البيض بلغ ٩٦٪ عام ١٩٦٦ .

اما في عام ١٩٦٧ ، فقد هبط مجموع ما استورده العراق من البيض الى ١٥١٥ (١) مليون جنيه استرليني ، وكانت قيمة البيض المستورد من لبنان حوالي ٧٧٣ الف جنيها ، أي ان نسبة ما استورده من لبنان من مجموع ما استورد من البيض في هذا العام بلغ ٦٧٪ ، وبالتالي فقد حدث انخفاضا نسبته ٢٩٪ في عام ١٩٦٧ بالنسبة لعام ١٩٦٦ .

ومسألة تفسير هذا الانخفاض في تصدير البيض الى العراق ، لا تعود فقط الى السياسة الاغراقية التي اتبعتها دول اوروبا الشرقية ، ولا تعود ايضا الى المضاربة الغير المشروعة التي قام بها التجار اللبنانيون فحسب ، بل انما تعود ايضا الى ان الاسعار اللبنانية للتصدير المعمول بها حتى اواخر عام ١٩٦٧ ، كانت عالية الى ان حددت بموجب قرار صدر عن وزارة الزراعة ذات الرقم ١/٤٨٢ تاريخ ١٣/١٢/٦٧ والذي حدد أسعار التصدير بشكل معقول .

أما فيما يتعلق بزيادة تصدير الفروج عام ١٩٦٧ ، فمن الواجب ذكره ان انسلاخ الضفة الغربية عن الاردن ـ اغنى المناطق بصناعة الدواجن ـ كان له اثرا ايجابيا على تصدير الفروج اللبناني لعدم الاستيراد انتاج الضفة الغربية نظرا لوقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ومن دراسة التوزيع الجغرافي لتصدير منتجات صناعة الدواجن لعام ١٩٦٦ يتبين لنا اهمية الاسواق العربية بالنسبة لهذه الصناعة ، وعلى الاخص السوق العراقية التي صدر اليها عام ١٩٦٦ خمسون بالمائة و ٧٣ ٪ على التوالي من مجموع صـــادرات البيض والدجـــاج ٠

---

(١) اخذت هذه الارقام من السفارة العراقية في بيروت ــ قسم التجارة ٠

جدول رقم — ٦ — التوزيع الجغرافي للتصدير عام ١٩٦٦

البلد	صيصان	دجاج	بيض
الاردن	٢٢٠ر٢٤١ر٢	١٦ر٦٦٦	٠٠٠ر٥٧٧ر٤
السعودية	٠٦٠ر٣٣٤ر١	٧٩ر٨٥١	٨٠١ر٠٨٠ر٥٣
الكويت	٤٠٠ر٩٢٦	١٩ر٤٥١	٤٥٠ر٠٣٢ر٤٩
العراق	٦٧ر١٦٨٢	٦٧ر٥٠٤	٦٤١ر٠١٧ر١٢٩
سوريا	٤٠٤ر٣٥٢	٤٨ر٠٥٥	٠٥٠ر١٣٢٩ر٤
ايران	٨٠ر٥٩٣ر١	—	٠٠١ر٦٦٢ر١
باكستان	٠٠ر٥١٥	—	٠٠٨ر٨٢
الهند	٠٠٠ر٨١	—	—
البحرين	٤٠ر٢٧	٢٥ر٨٢١ر٢	٠٤ر١٠٢ر٧٣
اليونان	٠٠ر٥	—	—
قطر	٠٠ر٣٤	—	٠٠٤ر٠٢٩ر١
ليبيريا	٠٠ر٥٣	—	—
تركيا	٠٠ر١٢	—	٠٠٤ر٥٤٨ر٦
غانا	٠٠ر٢١	—	—
مصر	٠٠ر١١	—	—
دبي	٤٠٠	—	٣٦٠ر٩٩
ليبيا	—	٥ر٠١٦	٣٤٠ر٨٣٤ر١
أبو ظبي	—	—	٤٤٠ر٩٢٩
عدن	—	—	٦٠٠ر٩٣٩
افغانستان	—	—	٠٠٥ر١
المانيا الغربية	—	—	٦٠٠ر٤٥٣
الولايات المتحدة	—	—	٧٢٠
المجموع	٦٠٣ر٠٧٠ر٦	٦٥٦ر٧٨٦	٠٦ر٤٤٣ر٩٥٦

ومن الجدول الوارد أعلاه ، يتضح ان اهم الاسواق العربية التاليـــة للسوق العراقية بالنسبة لتصدير البيض هي كل من السعودية والكويت ، والتي صدر الى كل منها ٢٠ ٪ من مجموع الصادرات عام ١٩٦٦ ، وتأتي بعد ذلك بكثيـــــر اسواق الاردن وسوريا .

اما من حيث تصدير الدجاج ، فان اهم الاسواق بعد العراق ، هـي السعودية وسوريا والتي صدر اليها على التوالي ١٢ر٦ ٪ و ٧ ٪ من مجمـــــوع الصادرات وتأت بعد ذلك كل من الاردن والبحرين .

واما من حيث تصدير الصيصان ، فان سوقي الاردن والسعودية تـأت بالدرجة الاولى اذ كانت نسبة الصادرات اليها على التوالي ٤١ ٪ و ٢١ر٥ ٪ من المجموع لعام ١٩٦٦ ، ثم تأت بعد ذلك تباعا كل من الكويت والعراق وسوريا .

ان هذه الاسواق التي غزتها الصناعة اللبنانية للدواجن ومشتقاتها ، توجب الاهتمام والعمل على توسيعها في المستقبل . ولا يتسنى ذلك الا اذا ساهم القطاع العام بنصيب وافر من طاقته ليشجع وليساند المنتجون في هذا القطاع الخاص الحديث النشأة ، لاسيما اذا اخذنا بعين الاعتبار المعطيات التالية :

اولا : وجود اتجاه قوى حاليا في كل من السعودية والعراق والكويت ، نحو تنمية صناعة الدواجن فيها ، وذلك بانشائهم مزارع تحمي الطيور من حـــرارة الطقس القاسية ، والمعروفة فنيا باسم — حيـــث يتـــم تكييف الهواء فيها دون الاستعانة بالهواء الطلق الطبيعي ، مما سيؤثر حتما على مرونة الطلب على الاستيراد من لبنان في هذه الاسواق في المستقبل القريب .

ثانيا : السياسة الاغراقية التي تتبعها دول اوروبا الشرقية فـــي الاسواق العربية للحصول على [illegible] صعبة ، وذلك بتصريفها انتاجها باسعـار تنافسية بالرغم من الرسوم الجمركية التي تدفعها في هذه الاسواق ، علما بان البيض اللبناني المستورد لا يخضع للرسم الجمركي عملا باحكام الاتفاقات الثنائية المعقودة بين لبنان والبلاد العربية .

ثالثا : لجوء كل من ايران والعراق في تحديد شروط استيراد البيض على النحو التالي :

آ — تشترط الحكومة الايرانية ، على المصدر ان يحصل على اجـــازة تصدير مسبقة من وزارة الزراعة الايرانية في طهران ، لرغبتها في عدم السماح بمنافسة الانتاج الوطني لديها .

ب — انشأت الحكومة العراقية منذ ايلول عام ١٩٦٧ ، "مصلحة اسمتها" مصلحة المبايضات" حصرت فيها حق استيراد البيض . وقد اشترطت هذه المصلحة ، المواصفات التالية لاستيراد البيض اللبناني :

١ ــ ان يكون البيض طازجـــا .
٢ ــ ان يكون موضب بعلب من كرتون .
٣ ــ ان يخضع لكشف تجربة الشركة المعتمدة التالية :
" الشركة اللبنانية للمراقبـــة "
شارع المارسيلياز ــ بيروت

ازاء هذه الاجراءات الحديثة التي اتخذتها بعض حكومات بلـــدان الشرق الاوسط لتنسيق وتنظيم تجارة الانتاج الحيواني وخاصة البيض ، يقتضي معرفة الدور الذى يقوم به مكتب الانتاج الحيواني لتنشيط هذه الصناعة وترويج صادراتها .

الفرع الثالث ــ مكتب الانتاج الحيواني واختصاصاته :

ابدى المشترع في القانون رقم ٦٦/٥٤ الصادر بتاريخ ٣ ايلـــول ١٩٦٦ ،الخاص بانشاء مكتب الانتاج الحيواني ،اهتماما بالغا بالثروة الحيوانيـــة ، ورغبة اكيدة في تأمين تطورها وازدهارها ،لاسيما وانه خص انتاج هذه الثروة بعناية بارزة وفقا لما جاء في المادة الثانية من القانون التي عددت غاية مكتب الانتاج الحيواني بما يلي :

" غاية المكتب العمل على تصنيع وحفظ وتسويق وتوزيع المنتجات الحيوانية والعمل على الحد من استيرادها والاسهام في تنظيم وتسهيل تصدير المنتجـــات الحيوانية المحلية عند الحاجة . "

ثم عددت المادة المذكورة الصلاحيات التي يعود للمكتب حق ممارستها في سبيل تحقيق هذه الغاية .

الا انه يبدو ان الصلاحيات المعطاة ،لم تكن كافية لتحقيق غاية المكتب بشكل جدى وفعال ،لا سيما وان تصدير المنتجات الحيوانية بقي سائرا على ما كـان عليه قبل انشاء مكتب الانتاج الحيواني ،دون ان يصار الى تنسيقه منعا من حـــدوث صعاب لا شك ان البلاد في غنى عنها ،كازمة استيراد الماشية بصورة عام ومشكلة تصدير المنتجات الحيوانية وبصورة خاصة البيض . ذلك ان السياسة الاغراقية في الاســـواق العربية التي تتبعها دول اوروبا الشرقية وبعض التجار اللبنانيون ،اثرت بالفعـــل والى حد ما على سمعة جودة الانتاج اللبناني لصناعة الدواجن وخاصة البيـــض ، مما اثر بالتالي على حجم الصادرات في عام ١٩٦٧ ،كما رأينا سابقا .

ازاء هذه المعطيات ،ورغبة في وضع حد لما قد ينجم من ضرر يؤذى صناعة الدواجن المزدهرة التي انقذت كثيرا من اليد العاملة من البطالة المقنعة في القطـاع الزراعي اتخذت وزارة الزراعة مؤخرا أى في نهاية العام الماضي بعض الاجراءات بصـــدد البيض ،وذلك باصدارها القرارات الثلاث التالية :

١ ـ قرار رقم ٤١٥ / ١ تاريخ ١٩٦٧/١١/٣ ،الذى يخطر ولمدة ستة أشهر استيراد بيض الدواجن .

٢ ـ قرار رقم ٤٦٦ / ١ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢ ،الذى يخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي تعبر الاراضي اللبنانية الى معاينة صحية ،بغية التثبت من خلوها من الامراض وصلوحها للاستهلاك .

الا ان المادة الرابعة من هذا القرار قد استثنت من هذه التدابير شحنات البيض التي تعبر الاراضي اللبنانية بطريق الترانزيت ،على ان تكون مرفقة بشهادة صحية صادرة عن بلد المنشأ .

٣ ـ الا انه تبين ايضا ان هذه القرارات لم تحقق الاهداف الاساسية التي وضعت من اجلها ،وبقيت التجارة الاغراقية متبعة من جانب التجار اللبنانيين ، مما اضطر المسؤولون في وزارة الزراعة مؤخرا ،الى اصدار القرار رقم ٩٦ / ١ تاريخ ١٩٦٨/٤/١٧ ،الذى الغى المادة الرابعة من القرار رقم ٤٦٦ / ١ المذكور أعلاه ،وبالتالي ،فقد اخضع للمعاينة الصحية شحنات البيض التي تعبر الاراضي اللبنانية بطريقة الترانزيت .

وانه ليبدو واضحا من التطورات المذكورة أعلاه ،ان المسؤولين في وزارة الزراعة بما اتخذوه من اجراءات ،انما يثبتون وجود مشكلة تتعلق بتصدير الانتاج الحيواني عامة ،والبيض بصورة خاصة ،وبالتالي فهو اقرار بان صلاحيات مكتب الانتاج الحيواني غير كافية .

لهذا ،فقد تقدم المسؤولون عن مكتب الانتاج الحيواني ،بمشروع تعديل القانون رقم ٦٦/٥٤ الخاص بهذا المكتب وذلك بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢ ، مطالبين اعطاء مؤسستهم نفس الصلاحيات المعطاة لمكتب الفاكهة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤٨ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ ،وخاصة تنظيم التصدير والاشراف عليه . كما وردت في المادة الاولى من هذا المرسوم الاشتراعي التالي نصها .

" يتولى مكتب الفاكهة تنظيم النشاطات المتعلقة بتصريف الثمار اللبنانية ومشتقاتها وله ان يتخذ تحقيقا لهذه الغاية التدابير التالية :

١ ـ يحدد شروط تصدير الثمار اللبنانية ومشتقاتها الى الخارج وينظم مهنة التصدير ومواعيده ويراقب نشاطات المصدرين ،ويفرض الشروط الفنية لتوضيب الثمار المعدة للتصدير وتصنيفها وتعبئتها وشحنها .

٢ ـ يمنح شهادات الانطباق واذونات التصدير وشهادات المنشأ والشهادات الصحية الزراعية .

٣ ـ يحقد صفقات تصدير الثمار ومشتقاتها لحساب من يكلفه من المزارعين والمصدرين بعد اخذ الضمانات الكافية منهم .

ان هذه الصلاحيات المذكورة أعلاه تحصر بمكتب الفاكهة وحده عملية التصدير وفقا للشروط الفنية المعينة .

وعلى ضوء هذه الصلاحيات ، تقدم المسؤولون في مكتب الانتاج الحيواني بمشروع تعديل القانون رقم ٦٦/٥٤ ، يرمي الى حصر حق تصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية ، به .

استنادا الى ما تقدم ، ولاقتناعنا بان المصلحة العامة يجب ان تأتي قبل اى اعتبار آخر ، وبالتالي من الواجب الاهتمام بتصدير صناعة الدواجن ومشتقاتها ـ وخاصة البيض ـ والعمل على تقويتها وازدهارها لا سيما وانها اضحت احدى الصناعات الزراعية التحويلية الرئيسية في لبنان .

بالاضافة الى ذلك ، فان ما يمكن قبوله باسم الحرية الاقتصادية ازاء بعض النشاطات ، لا يمكن اطلاقا قبوله لمجمل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي فلا بد من تنسيق هذه النشاطات والعمل على تنظيمها للحؤول دون ضعفها نختتم هذه الدراسة بتقديم المشروع الخاص بانشاء مجلس وطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية كما هو وارد في الموجز اعلاه .

الخبير في قضايا التجارة

الدكتور توفيق بيضون

المراجـــــــــــــــع

١ — دراسة شاملة عن تطور تربية وصناعة الدواجن في لبنـــان .

المهندس ابراهيم عكاوى — قسم الدواجن — وزارة الزراعـــة

بيروت ١٩٦٧

٢ — احصاءات التجـــارة الخارجيـــــــة .

المجلس الاعلى للجمارك اللبنانيـــة

١٩٥٣ — ١٩٦٦

بيروت

المربوطـــــات :

١ — وزارة الزراعة — كشف اجرى بتاريـــخ ١٩٦٧/١٢/٣

٢ — وزارة الزراعة — كشف اجرى بتاريـــخ ٣/٤ / ١٩٦٧

٣ — ملحق رقم ١ — حساب القيمة المضافـــة لصناعـــة الدواجن ومشتقاتهـــا في لبنـــان لعـــام ١٩٦٦

٤ — ملحق رقم ٢ — مرونة الطلب على بعض المواد الغذائية لعـــام ١٩٦٦

٥ — ملحق رقم ٣ — التجارة الخارجية لصناعة الدواجن ومشتقاتهـــا في لبنـــان لفتـــرة ١٩٥٣ — ١٩٦٧ .

الجمهورية اللبنانيـــــة
وزارة الزراعة
رقم المحفوظـــــات:
رقم الصـــــــادر:
بيروت في ٣ كانون الاول ١٩٦٧

حضرة رئيس مصلحة الثروة الحيوانية المحترم

الموضوع : كشف وتحقيق على البيض الروماني الموجود خارج المنطقة الحرة من مرفأ بيـــــــــروت.

بناء على تكليفكم الشفوى بتاريخ اول كانون الاول ١٩٦٧ المتعلق بالكشـــف والتحقيق على البيض الروماني الموجود حاليافي برادات سلامه وكيفية وصوله الى هـــذه البرادات وعن مصيره توجهت بالتاريخ ذاته الى البرادات المعنية والمعروفة تجاريـــا باسم شركة التبريد العامة والكائنة على الطريق العام ما بين جسر نهر بيروت والدوره قرب نادى صيد الحمام وعند وصولي قابلني المسؤول عن ادارة البراد السيد اليـــاس ابي كرم فطلبت منه ان يطلعني على الموضوع المعني فاجابني انه من المفروض ان لا يعرف شيئا عن القضية سوى انه في ربيع هذه السنة استأجرت شركة ادارة واستثمار مرفأ بيـــروت البراد من اصحابه لوضع بعض السلع لان برادات المنطقة الحرة مملوءة ،وقد تولت هـــذه الادارة بعدئذ عملية تفييز الاقفال والسكور واصبحت الوحيدة التي بامكانها الدخـــول الى غرف التبريد . وجيء فيما بعد بصناديق علمت مؤخرا انها تحوى بيض . فسألتـــه ان يحدد التاريخ الذى دخلت به الصناديق الى البراد فاجاب انه لا يذكر بالتمـــام انما يقدر ما بين ايار وحزيران ولكن بامكان شركة مرفأ بيروت والجمارك ان تعطينـــي جميع المعلومات اذا شئت ذلك . ثم قال انه يوجد الان عمال في المنابر يعربـــون البيض ،فطلبت منه ان يقودني اليهم ففعل.

وعندما وصلت الى المكان المقصود كانت تتصاعد منه روائح قذره تكاد تقلـــب المنافس والامعاء وكان هنالك ما يقارب العشرة عمال يعربون البيض. فسألت على المسؤول فجيء بشخص يدعى عزو فعرفته بنفسي وعن مهمتي فطلب مني الدخول ففعلت.

وفي الداخل كانت عشرات الصناديق مطروحة على الارض تتقالبها العمال فيخرجون منها كراتين منها محشية بالبيض المكسور واخرى مملوءة بالعفونة تتخللها بعض البيوض الصحيحة التي كان يفحصها بعض العمال على مصباح كهربائي قبل ان يضعونهـــــا في كراتين جديدة ثم يدمغونها بالحبر الاحمر بعبارة فرنسية .

مستورد ويغيرون الصناديق الاساسية الخشبية فيضعونها بصناديق من الكرتـــون لاعدادها للتصدير.

. . . / . . .

فسألت الوكيل عزو عن اسم صاحب هذه البضاعة فاجابني انها تخص الحاج محمد الزعترى فسألته عن الكمية المستوردة فاجابني خمسة وثلاثون الاف / ٣٥٠٠٠ / صندوقا فسألته ان كان جرى تصدير شيء من هذه البضاعة فقال انهم عربوا حتى الان عشرة الاف صندوق اتلفوا خمسة الاف منها غير صالحة وصدروا عشرة الاف الى الكويت والسعودية وانه لا يملك الدفاتر ليطلعني على التفاصيل وهي في عهدة الحاج محمد الزعترى فشكرته على ما اطلعني عليه وعدت اقدم لكم تقريرى هذا .

سمير نعيم

ماجن الاصل
خاتم
دائرة الطب البيطرى
مصلحة الثروة الحيوانية
رئيس دائرة الطب البيطرى
التوقيع :الدكتور اميل رزق الله

وزارة الزراعة
بيروت في ٤ اذار ١٩٦٨

حضرة رئيس دائرة الطب البيطري المحترم

اعادة الكشف والتحقيق على البيض الروماني الموجود في برادات سلامه

بناء لتكليفكم رقم ٦/٢٣٧ تاريخ ٢٨ شباط ١٩٦٨ توجهت برفقة السيد يـــن عبيده سنو وسمير نعيم من قسم الدواجن في وزارة الزراعة الى مستودعات التبريد التابعة لشركة التبريد العامة والمعروفة ببرادات سلامه الكائنة على مدخل بيروت الشرقي قـــرب نادي صيد الحمام ــ النهر ، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الخميس الواقع في ٢٨ شباط ١٩٦٨ وذلك من اجل اعادة الكشف والتحقيق بقضية البيض الروماني قيد الترانزيت خاصة الحاج محمد الزعتري والموضوعة حاليا في البرادات المذكورة المعتبرة منطقة حرة من قبل ادارة الجمارك .

وعند وصولنا ، قابلنا موظف الـجمارك السيد جميل حداد وطلبنا منه ان كـــان بامكانه اعطائنا بعض المعلومات عن تاريخ ادخال واخراج البيض المنوه عنه مع كل عمليـــة سحب والعدد المسحوب وجهة الارسال وطريقة الارسال فاجاب انه ليس بامكانـــــه الادلاء باي تصريح وعلينا للحصول على ما نطلبه ان نتصل بالدوائر المختصة فـــــي ادارة الجمارك المركزية وعلية استأذنا الدخول الى غرف التبريد حيث تحصل عمليـــات تعريب البيض الموجود هناك فسمح لنا بالدخول .

وعند وصولنا الى باب المستودعات المذكورة فاحت روائح كريهة غير مألوفـــــة وهنالك كانت البيوض الفاسدة والملوثة بالعفونة والمكسرة وما كنا نشاهده كان يزيـــد بالكراهية وكانت العمال المأجورة لتعريبه تنتقي البيض السليم فتلتقطه ثم توضبـــــه من جديد في علب خاصة . فطلبنا من بعض المسؤولين كسر عددا من البيوض السليمـــة الموضبة بشكل جديد والمعدة الى السفر ففعلوا ، وما كانت دهشتنا لما وجدنا انه حتى هذه البيوض كانت غير سليمة الداخل من حيث النوعية واللون والتكوين اذ هي مائعـــة الصفار والبياض وكان يتخلل صفار البيض منها قليل من التكتل فطلبنا السماح باخـــذ بعض العينات لفحصها في مختبر وزارة الزراعة فابوا مدعين ان ذلك من صلاحية ادارة الجمارك فقط ، فسألناهم عن عدد الصناديق المتبقية في المستودعات في تاريخه فقيـــل لنا انها ما يقابل اثنتي عشر الف صندوق تقريبا من اصل ثمانية وثلاثين الف صندوق فشكرناهم وتركنا البرادات عائدين .

. . . / . . .

وعليه ومن اجل متابعة واكمال التحقيق نرفع تقريرنـا هذا راجين الطلب من الجهات المختصة تسهيل مهمتنا والسماح لنا بالاطلاع على المستندات والسجـــلات الوافية لسلامة التحقيق وذلك بموجب اذن خاص صادر عن المجلس الاعلى للجمارك .

رئيس قسم الحجر الصحي البيطرى

سمير نعيم المهندس عبيده سنو الدكتور ميشال حجار

خاتم
مصلحة الثروة الحيوانية
دائرة الطب البيطـرى
التوقيع : الدكتور اميل رزق الله

ملحـــق رقـــــــم — ١ —

حســـاب الـــقيمـــــة المضـــافـــة

لصناعة الدواجـــن ومشتقاتهـــا

في لبنان سنـــة ١٩٦٦

اولا : الانتاج الخام لصناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان ،لعام ١٩٦٦ وذلك حسب قيمة المواد المشتراة الداخلة في الصناعة (١)

الصنـــــف	النميـــــة	القيمة بالليرات اللبنانيـــة
الفروج (كلغ)	١٦،٢٠٠،٠٠٠	٢٤،٠٥٧،٠٠٠
الدجاج البياض	٤٧٧،٥٠٠،٠٠٠	٢٩،٨٩١،٥٠٠
المجمـــــوع		٥٣،٩٤٨،٥٠٠

آـ ثمن المواد العائدة لصناعة كيلو فروج حي : ١٤٨،٥ غ.ل
ب ـ ثمن المواد العائدة لصناعة بيضة الاستهلاك : ٧،٤ غ. ل

= : = : = : = : =

آـ درس ثمن المواد العائدة لصناعة كيلو فروج حي في مزرعة تحوي الف فروج لمـــــدة ثمانية اسابيع حيث يصبح معدل وزن الفروج الواحد ١٢٠٠ غرام.

١ـ المصـــروف	غ.ل
ثمن ١٠٠٠×٥٥	٥٥٠٠٠
ثمن علف ٨٠٠،٢×٤٠×١٠٠٠	١١٢٠٠٠
كهرباء ومحروقات	٥٠٠٠
ثمن فرشة نجارة	١٥٠٠
ادوية ولقاحات	٥٠٠
ثمن ماء	١٢٠٠
تصليحات	٥٠٠
المجموع	١٨٠٢٠٠

١ـ ورد في دراسة المهندس الزراعي السيد ابراهيم عكاوى ،تحليلا في عام ٦٦ كما يلي :
آـ كلفة انتاج كيلو فروج حي : ١٥٦،٦٢ غ.ل
ب ـ كلفة انتاج بيضة الاستهلاك : ٨،٥٠ غ. ل
وللتمكن من احتساب القيمة المضافة القائمة لصناعة الدواجن ومشتقاتها ،كان لا بد مـــن معرفة قيمة المواد الداخلة في الصناعة وذلك في جسم كل من : استهلاك البناء والمعدات وفائدة الرأسمال بدون ثمن الارض ،الواردة في الدراسة المذكورة اعلاه ،والمدونـــة اعلاه بعد اجراء التعديل اللازم.

٠٠٠/٠٠٠

٢ــ المدخول	غ.ل
ثمن زبل	٢٠٠٠
٣ــ صافي ثمن المواد	١٧٨٢٠٠

٤ــ ثمن المواد العائدة لصناعة كيلو فروج حي :

١٧٨٢٠٠ : ١٢٠٠ = ١٤٨٫٥ غ.ل

ب ــ درس ثمن المواد العائدة لصناعة بيضة الاستهلاك في مزرعة تحوي الف دجاجة بياضة معدل انتاج الدجاجة الواحدة ٢٥٠ بيضة خلال فترة تربيتها المقدرة بحوالي ١٨ شهرا .

١ــ المصروف	غ.ل
ثمن صيصان عدد ١٢٠٠ × ١٤٠	١٦٨٠٠٠
ثمن علف لعمر شهرين بعد حسم الوفيات	١١٥٠٠٠
ثمن علف من شهرين حتى خمسة اشهر	٢١٦٠٠٠
كلفة تدفئة للصيصان	٢٠٠٠
ثمن علف لالف طير بياض اثناء فترة التربية بعد حسم الوفيات	١٢٤٥٠٠٠
ثمن كهرباء ومحروقات	٣٠٠٠٠
ثمن فرشة نجارة	٧٠٠٠
ثمن مـــــاء	٦٠٠٠
ثمن ادوية ولقاحات	٣٠٠٠٠
تصليحات	٢٠٠٠٠
المجمـــــوع	١٨٣٩٠٠٠

٢ــ المدخـــول	
ثمن بيع طيور اخر الموسم ١٠٠٠×٢٥٠	٢٥٠٠٠٠
ثمن بيع زبل	٢٤٠٠٠
٣ــ عدد البيض المنتج ٢٥٠٠٠٠	٢٧٤٠٠٠
٤ــ صافي ثمن المواد	١٥٦٥٠٠٠

٥ــ ثمن المواد العائدة لبيضة الاستهلاك : ١٥٦٥٠٠٠ : ٢٥٠٠٠٠ = ٦٫٢٦ غ.ل

ثانيا : الاستهلاك المحلي لعام ٦٦ وفقا لاسعار المبيع بالجملة (٢)

الصنـــف	الكميـــة	القيمة (ل.ل.)
الفروج (كلغ)	١٢،٨١٣،١٣٣	٣١،٢٦٤،٠٤٤
البيض بالوحدة	١٩٤،٢٤٤،٩٦٤	١٩،٩٦٨،٣٨٢
المجمـــوع		٥١،١٩٢،٤٢٦

ثالثـــا : تصدير منتجات صناعة الدواجن ومشتقاتها لعام ٦٦ وفقا لاسعار المبيع بالجملة (٢)

الصنـــــــف	الكميـــــــة	القيمة (ل.ل)
حـــي	١٠٤،٣٢٨ كلغ	١٨٤،٦٦٠
الفروج مـذبوح	٦٠٠،٧١٦ كلغ	١،٤٦٥،٧٤٧
البيض (بالوحدة)	٢٥٦،٤٤٣،٩٠٦	٢٦،٣٦٢،٤٣٣
الصيصان (بالوحدة)	٦،٠٧٠،٦٠٣	٣،٣٣٨،٨٣٢
المجمـــــــوع		٣١،٣٥١،٦٧٢

رابعا : قيمة المبيعات الاجمالية لعام ١٩٦٦ هي التالية :

استهلاك محلي	٥١،١٩٢،٢٤٦
تصديـــــر	٣١،٣٥١،٦٧٢
المجمـــــوع	٨٢،٥٤٤،٠٩٨

خامسا : وللحصول على القيمة المضافة القائمة بالاسعار الجارية لصناعة الدواجن ومشتقاتهـــا لعام ١٩٦٦ علينا ان نطرح من المجموع الاجمالي فقرة (رابعا) قيمة الانتـــاج الخام فقرة (اولا) كما يلي :

قيمة المبيعات الاجمالية	٨٢،٥٤٤،٠٩٨
ناقص ناقية المواد الداخلة في الصناعـــــة	٥٣،٩٤٨،٠٠٠
فيكون الحاصـــــل	٢٨،٥٩٦،٠٩٨

مواز للقيمة المضافة القائمة بالاسعار الجارية لصناعة الدواجن ومشتقاتها لعام ١٩٦٦

٢— اسعار الجملة مأخوذة عن مديرية الاحصاء المركزي سعر كيلو الفروج حي = ١٧٧ ع.ل
مذبوح = ٢٤٤ ع.ل
الصيصان الواحد = ٥٥ غل البيضة عدد ١٠٠ = ١٠٢٨ غل

ولحساب القيمة المضافة الصافية ، يقتضي احتساب قيمة استهلاك البناء والالات المستعملة واستنادا الى الدراسة المذكورة اعلاه .

سادسا : يمكن احتساب قيمة استهلاك البناء والمعدات لكل من الدجاج والبيض كما يلي :

آ ــ الدجاج اللحم وعددها (١٣،٥٠٠،٠٠٠) باعتبار ان معدل استهلاك البنـــاء والمعدات هو ٦٠ ل.ل.

	ل.ل
لكل الف طير : ١٣،٥٠٠ × ٦٠ =	٨١٠،٠٠٠
بـ ــ ان (٤٧٧،٥٠٠،٠٠٠) بيضة قد باضتها (١،٩١٠،٠٠٠) دجاجة بمعدل ٢٥٠ بيضة سنويا لكل منهـــا . وحيث ان معدل استهلاك البناء والمعدات هـــو ١٣٧ ل.ل عن كل طير فيكون مجموع تكاليـــف الاستهلاك	٢،٦١٦،٧٠٠
جـ ــ المجموع الاجمالي لاستهلاك المعدات والبناء	٣،٤٢٦،٧٠٠
د ــ يخرج هذا المجموع من القيمة المضافة التالية كما يلي :	٢٨،٥٩٦،٠٩٨
	٣،٤٢٦،٧٠٠
هـ ــ فينتج عنه القيمة المضافة الصافية بالاسعـــار	٢٥،١٦٩،٣٩٨

الجارية لصناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنـان لعام ١٩٦٦ ، وهذا يشكل المردود الصافي لرأس المال المستثمر والعمالة فنية كانـت ام ادارية .

سابعا : ولتقدير قيمة المردود الصافي ، يقتضي احتساب اجور اليد العاملة كما يلي :

آ ــ لقد بلغ تقديرا عدد العاملين في هذه الصناعة عام ١٩٦٦ حوالي ٥٥٠٠ موظف ما بين اداري وفني .

ب ــ فاذا كانت الاجرة اليومية تعادل ٥ ل.ل لكل منهم .

جـ ــ واذا قدرنا ان عدد ايام العمل في السنة هي ٣٠٠ يوما

د ــ حصلنا على المعادلة التالية : ٥ × ٣٠٠ × ٥٥٠٠ = ٨،٢٥٠،٠٠٠ ل.ل

هذه الاجور تمثل ٣٢٪ من القيمة المضافة الصافية ، اى ان كل ليرة لبنانيـــة من هذه القيمة المضافة توزع الى ٦٨٪ الى المنتجين والى ٣٢٪ الى الاشخـــاص العاملين في هذه الصناعة .

هـ ــ وزيادة في الايضاح ، فان نسبة قيمة الاجور الى مجموع المبيعات في عـــــــام ١٩٦٦ كانت حوالي ١٠٪ اى انه من كل ليرة لبنانية من المبيعات كان نصيب العمالة منها ١٠ غ ل .

و ــ كذلك فان نسبة المشتروات للمبيعات في عام ١٩٦٦ بلغت ٦٥ بالمئة .

ومن الفقرتين اعلاه يستدل ان ٧٥٪ من المبيعات تعود للمشتروات والعمالـــــة وما تبقى اى ٢٥٪ يعود للمنتجين .

× × × ×

=

×

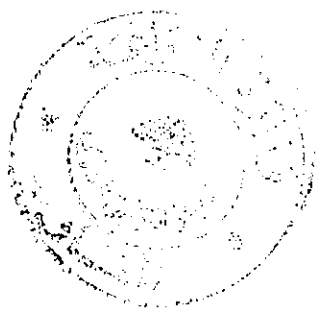

فئات المصروف	متوسط مصروف الاسرة السنوى ل.ل.	عدد الاسر في الفئة
اقل من — ٦٠٠٠ ل.ل.	٤٠٨٦	٦٠٥
٦٠٠١ — ١٢٠٠٠ ل.ل.	٨٦٨٠	٩٢٠
١٢٠٠١ — ١٨٠٠٠ ل.ل.	١٤٧٢٨	٤٥٧
١٨٠٠١ — ٢٤٠٠٠ ل.ل.	٢٠٧٦٨	٢٢٨
٢٤٠٠١ — ٣٠٠٠٠ ل.ل.	٢٦٥٤٠	١١٣
٣٠٠٠١ واكثر	٧٤٨٦٨	٢٢٤
المجمـــوع :	١٤٠٠٦ ل.ل. المتوسط العام	٢٥٤٧ عدد الاسر

مرونة الطلب على المواد الغذائية التاليـــــة :

الصنـــــف	القيمـــــة	الكميـــــة
لحم الضان	٥٨ ر ٠	٥٣ ر ٠
لحم العجل	٧٤ ر ٠	٦٤ ر ٠
لحم الماعـز	٢٠ ر ٤	٤٥ ر ٤
لحم الخنزير	٢٣ ر ٤	٤٣ ر ٤
السمك نوع ١	٦٢ ر ٤	٧٢ ر ٤
السمك نوع ٢	٢٨ ر ٢	١٧ ر ٢
السمك نوع ٣	٠٤٢ر ٠	٢٣١ر ٠ —
السمك مجلد	١٦ ر ١	٠٢ ر ١
السردين	٧١ ر ٠	٦٢ ر ٠
الطـــون	٠٧ ر ٢	٠٣ ر ٢
اسماك اخـرى	٠٨ ر ١	٢٣ ر ٠
الفـــروج	٢٣ ر ١	١٦ ر ١
الدجـــاج	٠٠٤ر ١	٩١ ر ٠
طيور مختلفـة	٨٤ ر ٢	٩٧ ر ٢
بيض بلـــدى	٦٥ ر ٠	٥٩ ر ٠
بيض مستـورد	٥٨ ر ٠	٥٢ ر ٠
الخبز (عربي)	٠٩٠ر ٠ —	١١ ر ٠ —
الخبز (افرنجي)	٠٥ ر ١	٠٤٤ر ١

ملحـــــق رقـــــم ٣

التجـارة الخارجيـــة لصناعـــــة الدواجن ومشتقاتهـــــا في لبنـــــان

لفتـرة ١٩٥٣ — ١٩٦٧

جدول رقم : (١٠٣)

استيـــراد البيـــض

١٩٥٣ — ١٩٦٦

السنـــة	القيمـــة (بالاف الليرات) اللبنانيـــة	الارقام القياسية للقيمة ١٩٥٣—١٩٥٨=١٠٠	الـــوزن (بالاطنان)	الارقام القياسية للوزن ١٩٥٣ ١٩٥٨ = ١٠٠
١٩٥٣	٢ ر ٤٩٩	٨٨	١ ر ٨١٨	٩٦
١٩٥٤	٢ ر ٩٠٨	١٠٢	١ ر ٠٩٠	١١١
١٩٥٥	٢ ر ٢٠٠	٧٧	١ ر ٦٢٩	٨٧
١٩٥٦	٢ ر ٤٩٦	٨٨	١ ر ٧٥٥	٩٣
١٩٥٧	٣ ر ٨٠٥	١٣٣	٢ ر ٢٩٥	١٢٢
١٩٥٨	٣ ر ١٩٧	١١٢	١ ر ٧٢٥	٩٢
١٩٥٩	٣ ر ٧٤٥	١٣٢	٢ ر ٦٨٧	١٤٣
١٩٦٠	٣ ر ٩٢٤	١٣٨	٢ ر ٣٠٢	١٢٣
١٩٦١	٥ ر ٩٨٣	٢١٠	٣ ر ٣٩٧	١٨٠
١٩٦٢	٣ ر ٢٧٠	١١٥	٢ ر ٦٢١	١٣٩
١٩٦٣	٧١٩	٢٥	٥٢١	٢٨
١٩٦٤	١٢٢	٤	١١٤	٦
١٩٦٥	٣٧	١	١٤	٠ ر ٠٧٤
١٩٦٦	٢١٠	٧	٧٨	٤

المصـــدر : احصاءات التجارة الخارجية ــ المجلس الاعلى للجمارك اللبنانيـــة .

جـــدول رقم : (٢٠٣)

استيراد الطيور الدواجن (١)

١٩٥٣ — ١٩٦٦

السنـــة	القيمـــــة (بالاف الليرات اللبنانيـــة)	الارقام القياسية للقيمـــة	الـــوزن (بالاطنان)	الارقام القياسية للوزن ١٠٠—١٩٥٨—١٩٥٣
١٩٥٣	٥٧٢	٨٧	٣٩٧	١٠٠
١٩٥٤	٥٣٥	٨٢	٣٤٩	٨٨
١٩٥٥	٥٤٨	٨٤	٣٩٨	١٠١
١٩٥٦	٦٩٢	١٠٦	٣٩٣	١٠٠
١٩٥٧	٨٨٧	١٣٦	٥٠٨	١٢٩
١٩٥٨	٦٧٦	١٠٣	٣١٨	٨١
١٩٥٩	١ر٣٥٢	٢٠٧	٤٨٢	١٢٢
١٩٦٠	١ر١١٩	١٧١	٢٥٤	٦٤
١٩٦١	٩٦٧	١٤٨	١٢٦	٣٢
١٩٦٢	٨١٣	١٢٤	٩٦	٢٤
١٩٦٣	٨٨٩	١٥١	٤٩	١٢
١٩٦٤	١ر١٦٨	١٨٠	٤٦	١٢
١٩٦٥	٨٨٦	١٣٦	٣٠	٨
١٩٦٦	٠ر٨٠٠٠	١	٠ر٠١٦	—

المصـــدر : احصاءات التجارة الخارجية

(١) رقم التعرفة ١/ ٥ — ب

جـــدول رقـــم : (٣٠٣)

استيراد الطيور الداجن المذبوحة (١)

١٩٥٣ — ١٩٦٦

السنـــة	القيمـــــة (بالاف الليرات اللبنانيـــة)	الارقام القياسية للقيمـــــة ٥٣—١٩٥٨=١٠٠	الـــوزن (بالاطنان)	الارقام القياسية للوزن ٥٣— ١٩٥٨ = ١٠٠
١٩٥٣	٢٨	١٢	٨	٨
١٩٥٤	٥٤	٢٤	٢٢	٢١
١٩٥٥	٩٣	٤١	٤٢	٤٠
١٩٥٦	٢٩٠	١٢٨	١٣١	١٢٤
١٩٥٧	٣٨٤	١٧٠	١٨٤	١٧٤
١٩٥٨	٥٠٦	٢٢٤	٢٤٧	٢٣٣
١٩٥٩	٦٠٢	٢٦٦	٣٤٢	٣٢٣
١٩٦٠	١٠٠٨٠٠	٤٧٧	٤٦٥	٤٣٩
١٩٦١	٦٧٢	٢٩٧	٣٣٨	٣١٩
١٩٦٢	٧٩٣	٣٥١	٢٧٦	٢٦٠
١٩٦٣	٣٢٣	١٤٧	١٥٣	١٤٤
١٩٦٤	١٤٣	٦٣	٥٣	٥٠
١٩٦٥	١٩٦	٨٧	٦٩	٦٥
١٩٦٦	٠ر٢٠٠	٠ر٠٨	٠ر٠٦٨	٠ر٦

المصـدر : احصاءات التجارة الخارجيـة .

(١) رقم التعرفة ٢/٢ آ دجـاج مذبـوح

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

جـدول رقـم : (٤٠٣)

تصـديـر البيـض

١٩٥٣ — ١٩٦٦

السنـة	القيمـة (بالاف الليرات اللبنانيـة	الارقام القياسية للقيمة ١٩٥٣—١٩٥٨ = ١٠٠	الـوزن (بالاطنان)	الارقام القياسية للوزن ١٩٥٣—١٩٥٨ = ١٠٠
١٩٥٣	٤٢٩	٥٥	٢٥٢	٦٢
١٩٥٤	١ر٠٩٩	١٤٢	٦٠٥	١٥٠
١٩٥٥	٤٠٦	٥٢	٢٦٣	٦٥
١٩٥٦	٦٨٤	٨٨	٣٢٤	٨٠
١٩٥٧	٩٢١	١١٩	٤٥٣	١١٢
١٩٥٨	١ر١١٠	١٤٣	٥٢٨	١٣١
١٩٥٩	١ر٢٨٣	١٦٦	٦٧١	١٦٦
١٩٦٠	١ر٢٢٢	١٥٨	٧٤٤	١٨٤
١٩٦١	١ر٥٣٥	١٩٨	٩٥٩	٢٣٧
١٩٦٢	١ر٧٤٣	٢٢٥	١ر١٤٤	٢٨٣
١٩٦٣	١ر٩٠٣	٢٤٦	١ر١٦٤	٢٨٨
١٩٦٤	٣ر٦٠١	٤٦٥	٢ر٨٣٢	٣٠١
١٩٦٥	٩ر٧٥٣	١ر٢٥٨	٥ر٩٥٥	١ر٤٧٤
١٩٦٦	١٤ر٨٩٠	١ر٩٢٠	٨ر٤٣٣	٢ر٠٨٦

المصـدر : احصاءات التجارة الخارجية ـ المجلس الاعلى للجمارك اللبنانيـة.

جـــدول رقـــم : (٥٠٣)

تصـــدير الطيور الداجـــــن

١٩٥٣ — ١٩٦٦

السنـــــة	القيمـــــــة (بالاف الليرات اللبنانيـــــة)	الارقام القياسية للقيمة ١٩٥٧—١٩٦٢ = ١٠٠	الـــــوزن (بالاطنان)	الارقام القياسيـــة للـــــوزن ١٩٥٧—١٩٦٢=١٠٠
١٩٥٣	—	—	—	—
١٩٥٤	—	—	—	—
١٩٥٥	—	—	—	—
١٩٥٦	١ر٦	١	٠ر١	٠ر٨
١٩٥٧	٣ر—	٢	٠ر٢	٢ر—
١٩٥٨	٣ر—	٢	٠ر٢	٢ر—
١٩٥٩	٣٣ر—	٢٢	٢ر—	٦ر—
١٩٦٠	١٤٥ر—	٩٥	٩ر—	٧٢ر—
١٩٦١	٢٩١ر—	١٩٠	٢٢ر—	١٧٥ر—
١٩٦٢	٤٤٥ر—	٢٩٠	٤٢ر—	٣٣٤ر—
١٩٦٣	٩٧١ر—	٦٣٣	١٢٤ر—	٩٨٦ر—
١٩٦٤	٢٢٩ر٢—	١٤٥٣ر١	٢٢٥ر—	١ر٧٦٠ر—
١٩٦٥	٦٨٠ر٣—	٣٩٩ر٢	٣٦٢ر—	٢ر٨٨٠ر—
١٩٦٦	٣٤٨ر٣—	١٨٨ر٢	٢٩٧	٢ر٢٨٤ر—

المصـــدر : احصاءات التجارة الخارجيـــــة .

جـــدول رقـــم : (٦٠٣)

تصديـــر الطيور الداجن المذبوحة

١٩٥٣ — ١٩٦٦

السنـــة	القيمـــــة (بالاف الليرات اللبنانيـــــة	الارقام القياسية للقيمة ١٩٥٣—١٩٥٨=١٠٠	الـــــوزن (بالاطنان)	الارقام القياسية للوزن ١٩٥٣—١٩٥٨=١٠٠
١٩٥٣	٢٤	٩٦	٧	١٠٠
١٩٥٤	١٦	٦٦	٥	٧١
١٩٥٥	٣٣	١٣٦	١٠	١٤١
١٩٥٦	٢٦	١٠٦	١٠	١٤١
١٩٥٧	١٦	٦٥	٥	٧١
١٩٥٨	٣٢	١٣٢	٧	١٠٠
١٩٥٩	٦٧	٢٧٥	١٦	٢٢٨
١٩٦٠	٣٠	١٢٣	١٠	١٤١
١٩٦١	٧٤	٣٠٣	٢١	٣٠٠
١٩٦٢	١١٧	٤٧٩	٤٠	٥٧٢
١٩٦٣	٧٤	٣٠٣	٢٧	٣٨٥
١٩٦٤	١٤٤	٥٩٠	٥٨	٨٢٩
١٩٦٥	٣١٧	١٢٩٨	١١٧	١٦٥٥ر١
١٩٦٦	٧٥٤	٣٠١٦	٢٣٠	٤٧١٤ر٤

المصـــدر : احصاءات التجارة الخارجيـــة

ملحـــــق رقـــــــــــم ٢

مرونة (١) الطلب على بعض المواد الغذائيـة (٢)

لعـــــام ١٩٦٦

==========

(١) مديرية الاحصاء المركزي ــ استقصـــاء لم ينشـــر بعد .

(٢) اخترنا من هذا الاستقصاء بعض المواد الغذائية التي تهم هذه الدارسة .

==========

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام